بيان عن قضية السودان

التقييم الأساسي للأمن الإنساني

مسح الأسلحة الصغيرة

رقم 3 (ط 2) نوفمبر 2006 – فبراير 2007

دراسة تحليلية لنزع سلاح المدنيين بولاية جونجلي:

التجارب والتداعيات الأخيرة

مقدمة

على الرغم من انتهاء الحرب الأهلية السودانية في يناير/كانون الثاني 2005، إلا أن الوضع في جنوب السودان ما لبث متقلباً وغير آمن. وهذا يعود، جزئياً، إلى التوفر الواسع النطاق للأسلحة الصغيرة في أيدي كل من الجماعات المسلحة والمدنيين على حد سواء.

لكن بينما تدعو اتفاقية السلام الشامل إلى نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) لما يسمى الجماعات المسلحة الأخرى (OAGs)[1]، فإنها لا تقدم إلا بعضاً من التوجيهات بخصوص مسألة نزع سلاح المدنيين[2]، مع إن هذه المسألة خطوة ضرورية في إحلال السلام في الإقليم. ويقوم الجيش الشعبي لتحرير السودان، الذي يعمل حالياً تحت مظلة حكومة جنوب السودان (GoSS)[3]، بنشاط في نزع سلاح المدنيين. وقد نجم عن مساعيه، في بعض الحالات، عواقب ذات آثار مدمرة على الإمن الإنساني.

هذا العدد من *تقرير السودان* يتناول بالفحص تجربتين حديثتين في نزع سلاح المدنيين بولاية جونجلي، فهما تجربتان تباينتا في الجوهر فيما تمخض عنهما من نتائج على الأمن الإنساني وإن أفضتا إلى تسليم الأسلحة. وإذا تمعنا بالسياقات المحلية لهاتين الحملتين وطرق تصميمها وتنفيذهما لخرجنا بدروس مهمة بخصوص نزع السلاح وبخصوص مساعي تحسين الحالة الأمنية في جنوب السودان. لهذه الدروس أهمية آنية لأنها تأتي في وقت تعد فيه الأمم المتحدة بمعاونة شركاء حكوميين وغير حكوميين لبرنامج تقليدي واسع لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وكذلك لبرنامج أمن الجماعات في العام 2007.

يجد *التقرير* أن الجيش الشعبي لتحرير السودان يتعرض لضغوط داخلية وخارجية تواصل دفعه نحو اعتماد العسكرة والإكراه في نزع سلاح المدنيين. وينبغي أن تؤخذ هذه الاعتبارات في الحسبان عند تقييم مساعيه السابقة وحملاته المتوقعة في المستقبل. كما يجد *التقرير* أنه نظراً للقيود الحالية التي يشتمل عليها التفويض وكذلك قدرات العديد من وكالات الأمم المتحدة العاملة على الأرض، فإن المجتمع الدولي ليس في موقع جيد لمساندة مقاربة طوعية تستهدف المدنيين.فقبل تحقيق نزع سلاح المدنيين شامل وسلمي يتطلب الأمر فهما أعمق للآليات الديناميكية المحلية التي تمارس تأثيراً على مقاربة الجيش الشعبي لتحرير السودان وكذلك تلك التي تحول دون استعداد مجتمعات معينة لنزع سلاحها.

ما معنى نزع سلاح المدنيين

نزع سلاح المدنيين هو مفهوم عامّ يشتمل على ضروب واسعة من التدخلات بدءا من آليات نظامية محكمة لحيازة الأسلحة الخاصة ومصادرة الأسلحة النارية قسرياً إلى حملات التوعية وبرامج إعادة شراء الأسلحة وجمعها وتدميرها. ويعتبر نزع سلاح المدنيين، بالإضافة إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج،

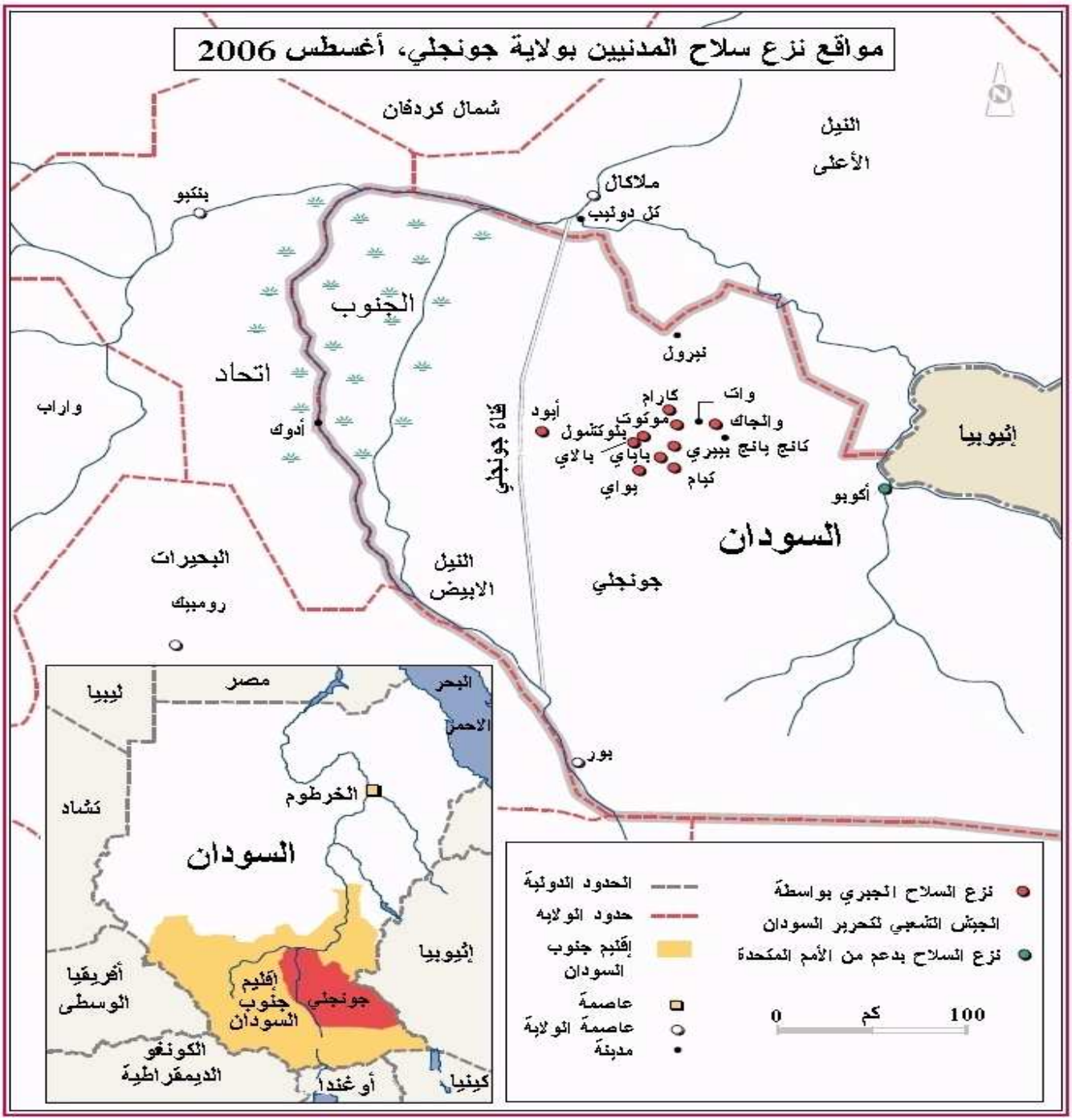

وعلى نحو متزايد، عِماد برامج العودة إلى الأوضاع السوية في مرحلة ما بعد الصراع[4].
وضمن هذه الحلقة الواسعة من النشاطات، يميز العاملون والمحللون بين المساعي القسرية والمساعي الطوعية:

غالباً ما يعمل **بنزع سلاح المدنيين القسري** باعتباره جزءاً من الحدِّ من الجريمة أو جزءاً من عمليات حفظ السلام أو مساندة السلام. وتدير الأجهزة ذات الطابع الأمني، ومنها قوات فرض القانون الرسمية، الجيش أو قوات حفظ اليلام، حصرياً هذه الوسيلة. وفي كثير من الحالات يجمع السلاح ويدمر، غير أنه في حالات أخرى يجري إعادة استعمال الأسلحة من لدن قوات مسلحة أو أجهزة شرطة مشكلة حديثاً.

أما **نزع سلاح المدنيين طوعياً** فينهض على اللامركزية وبجمع، دوما، بين حوافز فردية وأخرى جماعية. وقد يدار باعتباره جريمة

رسمياً أو تدخلاً لحفظ السلام أو يمكن أن يصمم لمصاحبة برنامج إنمائي، وأنشطة مثل هذه تتضمن دائما أصدارات العفو وإعادة شراء الأسلحة أو أنشطة " أسلحة للتنمية".
وبصرف النظر عن الحوافز المادية والتنموية في كل من هذين النوعين من نزع السلاح، فإن هنالك فارقاً فاصلاً بينهما، فنزع السلاح القسري ينطوى على إجراءات ردعية على عدم الاذعان، بينما نزع السلاح الطوعي فلا يعمل بهذا. ومع ذلك، فإن نزع السلاع الطوعي غالبا ما يجمع، وفي بعض الحالات يسبق، نزع السلاح القسري للمجتمع ذاته. وهذه النقطة تمس بشكل خاص مساعي نزع سلاح المدنيين الأخيرة في جنوب السودان.

لا يوجد قالب قياسي يخضع له نزع سلاح المدنيين، لكن الدروس المستخلصة تبين انه ينبغي للمساعي المبذولة أن تكون جزءا لا يتجزأ من إطار معياري مناسب، وأن تسبقها حملة على درجة عالية من الحساسية، وأن تضمّ معياراً واضحاً للأسلحة المسلّمة. كما أنه يفضل، قدر الامكان، وجود إجراءات بموارد كافية لأغراض التعويض وتدمير الأسلحة[5].

ولا تلجأ الأمم المتحدة، وخاصة دائرة عمليات حفظ السلام، إلى نزع السلاح القسري إلا في ما ندر، وذلك عملاً بالفصل السادس أو التفويض السابع. وفي السودان هنالك جدل واسع ضمن أجهزة الأمم المتحدة ما إن كانت جميع مبادرات الجيش الشعبي لتحرير السودان في نزع السلاح قسرية الطابع أم لا.

نزع سلاح المدنيين في جونجلي الشمالية (ديسمبر/كانون الأول 2005- مايو/أيار 2006)

انطلقت حملة نزع سلاح المدنيين التي قادها الجيش الشعبي لتحرير السودان(SPLA) في جونجلي الشمالية[6] على خلفية توترات تتعلق بموارد ملكية عامة ومنافسة إثنية مسيسة[7]. لقد ظهرت المشاكل في ديسمبر/كانون الأول 2005 بعدما طلب رعاة قبيلتي لو وجاوار نوير من دينكا هول ونايروينك بمنطقة داك السماح لهم برعي ماشيتهم على اراضيهم، ولكن السلطات المدنية لدينكا طلبت أن يسلم رعاة نوير أسلحتهم قبل أن يقوموا بذلك. أبت لو نوير ذلك من غير ابطاء مشيرة إلى أن نزع السلاح ما كان شرطاً مسبقاً عقدت اجتماعات غير رسمية حضرها ممثلون من الجيش الأبيض[8]، وقبيلة دينكا من منطقة داك ونوير من منطقتي أيود وفانكاك وحكومة ولاية جونجلي. وجرى التشديد في هذه الاجتماعات على أنه ما لم يسلم السلاح طوعياً فإن حملة نزع سلاح قسرية ستنفذ.

إن سبب ممانعة العديد من المدنيين في تسليم أسلحتهم يعود إلى أن شروط الحملة ما كانت واضحة أبدا. لقد عرض حاكم جونجلي فيليب ثون ليك، وهومن قبيلة نيرونك دينكا بمنطقة داك، تعويضاً مقابل التسليم الطوعي لكل قطعة سلاح، بيد أن التفاصل التي تتعلق بمصدر هذه الأموال كانت غائبة. وليس مستغربا أن تأبى لو وجاوار نوير تسليم أسلحتهما، مجادلتين، ليس من دون مسوغ، بأنهم يحتاجون السلاح للدفاع عن أنفسهم ضد قبيلة موريل المجاورة والتي احتفظت بسلاحها، ذلك لأن نزع سلاح الطرفين في وقت واحد ما كان مطروحاً. فاندلعت سلسلة من المناوشات الصغيرة بين الجيش الأبيض والجيش الشعبي لتحرير السودان خلال المراحل الأولى من حملة نزع السلاح في يناير/كانون الثاني سنة 2006 [9].

ومما يزيد الأمر تعقيداً إن الصدام شمل أعضاء من مجموعة داخل قوات دفاع جنوب السودان(SSDF) بقيادة سايمون غاتوتش التي كانت قد التحقت بالجيش الشعبي لتحرير السودان إثر إعلان جوبا. وفي الفوضى التي اعقبت ذلك تشتت قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان وقضى العديد منهم عطشاً وجوعاً. وكان ويتنايك غاتكيك، وهو الأب الروحي لنوير من فانكيك، ناهيك من أنه كان عضواً سابقاً في الجيش الأبيض، من أوائل الذين قتلوا عندما كان ماضياً إلى ياوي بالنيابة عن الجيش الشعبي لتحرير السودان للترويج لبرنامج نزع السلاح [10]. غدا موته رمزاً على عدم قدرة الجيش الشعبي لتحرير السودان على اقناع الشباب المحليين بنزع سلاحهم. كما أن مصرعه هذا شكل تهديدا ببدء صراع قبلي بين النوير والدينكا، وهذا ما زاد المطالب داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان بالانتقام عسكرياً.

عقب هجوم الجيش الأبيض على الجيش الشعبي لتحرير السودان، استحوذت هذه المشكلة على قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش في جوبا، وانقسم أعضاء اللجنة الأمنية لحكومة جنوب السودان بين اولئك الذين يطالبون بعقاب سريع واولئك الذين يدفعون باتجاه التريث. هذه التوترات تفصح عن انقسامات أكثر عمقاً بين أنصار الزعيم السابق للحركة الشعبية لتحرير السودان/الجيش جون جارانج وأنصار خليفته الرئيس الحالي لحكومة جنوب السودان سيلفا كير.

وعلى عجل عقد مؤتمر في 27 فبراير/شباط – 7 مارس/أذار في قلب أراضي لو نوير لإقناع الجيش الأبيض بتسليم أسلحتهم إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان طوعياً. وما كانت النتيجة مشجعة اطلاقاً. وفي تلك الأثناء، بدأت المخابرات الحربية التابعة للقوات المسلحة السودانية، بحسب بعض التقارير، باغتنام فرص التوتر المتصاعد وإثارة العنف في ولاية النيل الأعلى المجاورة وتزويد الجيش الأبيض بالأسلحة والذخيرة، رغم أنها كانت تقوم بتدمير مخزون رمزي، كما يزعم، بالنيابة عن بعثة الأمم المتحدة في السودان[11]. لكن عواقب حملة نزع السلاح القسري الواسعة المدى لم تبن بنحو كامل إلا لاحقاً في مايو/أيار 2006 حين نشبت مواجهة حادة في مثلث مووتت، وكارام، ويوي في 18 مايو/أيار ولاقى ما لايقل عن 113 مقاتلا من الجيش الأبيض مصرعهم [12] مقابل جندي من الجيش الشعبي لتحرير السودان، وهي مواجهة أدرك بعدها الجيش الأبيض أنه ليس بمقدوره الحاق الهزيمة بالجيش الشعبي لتحرير السودان. وعند الانسحاب قامت عناصر الجيش الأبيض بسلب الماشية والأملاك من المدنيين، كما أرتكب الجيش الشعبي لتحرير السودان الذي كان يلاحقهم، نهباً واسع النطاق، شاملاً املاك عناصر الجيش الأبيض الفارين. لقد دفعت تلك الهزيمة الساحقة بالجيش الأبيض إلى الالتجاء إلى تل دوليب هيل في ولاية النيل الأعلى، لكن بدلاً من مواصلة ملاحقتهم، دعا الجيش الشعبي لتحرير السودان إلى اجتماع رؤساء القبائل والسلطات المحلية لتنظيم عملية نزع سلاح في 20 مايو/أيار. قام رؤساء القبائل بتعبئة عاجلة لمجتمعاتهم وعبرهم جرى تسليم الأسلحة إلى السلطات المحلية، ومنها إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان.

إن حملة نزع السلاح في جونجلي الشمالية تعتبر ناجحة إذا ما قيست بكمِّ الأسلحة المجموعة. فقد وصفت السلطات المحلية الحملة، التي دامت شهرين، بأنها فعالة بنسبة 95 %. وقدرت الأمم المتحدة قطع الأسلحة المسلمة بـ3300 [13]. وزعمت سلطات الحركة الشعبية لتحرير السودان بأنهم ورؤساء القبائل تسلموا 3701 قطعة سلاح في منطقة نيرول وحدها – وهو رقم أعلى بكثير من ذاك المعلن من لدن الأمم المتحدة [14]. قامت الحركة الشعبية لتحرير السودان بنقل بعض من هذه الأسلحة إلى أماكن مجهولة، وجرى الاحتفاظ ببعضها الآخر، كما يقال، محلياً. أما نزع الأسلحة في مناطق أخرى، مثل أيود، فلم يكتمل حتى أواخر أغسطس/آب2006، نظراً لانعدام الأمن المتواصل ووجود الألغام والعبوات غير المتفجرة في المنطقة.

هنالك غموض كبير في ما سيقع بعد ذلك، فعلى الرغم من تعهد الحاكم بتعويض من يسلم سلاحه طوعياً، لكن ليس واضحاً من سيدفع ذلك التعويض وما هي الكيفية التي ستسلم بها. تود السلطات المحلية تسلم معونات جماعية (أي انمائية) مقابل تسليمها قطع أسلحة مجتمعاتها. وجرى تحديد الأولويات الأساسية في المدارس والعيادات الطبية وأنظمة المياه. وفي غضون ذلك، ظل العديد من الأسر يعتقدون بأن حيازة السلاح حق غير قابل للتحويل بالرغم من دعمهم لعملية نزع السلاح.

وانقسم أعضاء اللجنة الأمنية لحكومة جنوب السودان بين اولئك الذين يطالبون بعقاب سريع واولئك الذين يدفعون باتجاه التريث

لقد كانت التكلفة البشرية لنزع السلاح في جونجلي الشمالية عالية بمعظم المقاييس

لقد كانت التكلفة البشرية لنزع السلاح في جونجلي الشمالية عالية بمعظم المقاييس. وعلى الرغم من استحالة معرفة العدد الحقيقي للضحايا، لكنه يقدر بـ1200 من الجيش الأبيض و400 من الجيش الشعبي لتحرير السودان ممن قتلوا في أبان الحملة. وأعلن مسؤولون من الحركة الشعبية لتحرير السودان بمنطقة نيرول وفاة 213 من المدنيين على الأقل. لقد كان هنالك نهب عام وحرق بيوت في قرى كارام وغوغواك وتشوي دوك، التي نظر إليها باعتبارها قلب المقاومة. ومن العواقب الأخرى لنزع السلاح القسري التي لم يجر توقعها هو نقص الأغذية: الجيش الأبيض شن غارات على ماشية وماعز الأهالي بينما قام الجيش الشعبي لتحرير السودان بالاعتياش على الأراضي التي مروا بها خلال فترة تدخلهم.

وبالرغم من دعم بعثة الأمم المتحدة في السودان المبكر لحملة نزع السلاح، إلا أنها لم تشارك أو تدعم بشكل فعال تلك الحملة بجونجلي الشمالية. وكما ذكرنا آنفاً فإن الأمم المتحدة لا تنخرط بالعادة في عمليات نزع السلاح القسري للمدنيين. فضلا عن أن بعضا من تشكيلات الأمم المتحدة تمسكوا، مثلما هو الحال في جونجلي، بقراءة ضيقة لقرارات مجلس الأمن واتفاقية السلام الشاملة، قراءة ركزت كثيراً على برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للجماعات المسلحة وليس للمدنيين. وصادق فاعلون أساسيون في وحدة نزع السلاح والتسريح وإعادة الادماج المتكاملة على مقاربة أمن المجتمع[15]، لكن آخرين من بعثة الأمم المتحدة في السودان ظلوا يركزون بقوة على برنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج التقليدي للمقاتلين المسلحين مثلما نص عليه في اتفاقية السلام الشاملة، اضف إلى ذلك أن الجانب العسكري من بعثة الأمم المتحدة في السودان كان ليس قادرا أو ليس على استعداد للانخراط في نزع سلاح المدنيين بجونجلي الشمالية.

نزع سلاح المدنيين في أكوبو (مارس/أذار- أغسطس/آب 2006)

قبل الشروع بحملة نزع السلاح في شمال الولاية بين عامي 2004 و 2005، عمل فريق صغير من الأمم المتحدة بهدوء مع إداريي الحكومة المحلية ونظرائهم من الجيش الشعبي لتحرير السودان لتطوير ما كان يتوقع له أن يكون حملة نزع سلاح طوعي للمدنيين في الجنوب الشرقي لأكوبو. لقد حددوا مناطق هنالك للتجربة وفي يوليو/ تموز أقيم مشروع ضم الجيش الشعبي لتحرير السودان والسلطات المدنية والمنظمات النسائية والشبابية. ومن الشروط المسبقة لهذا المشروع توافر ضمانات أمنية وتعويضات ملائمة ووجود طرف ثالث حيادي للاشراف على نزع سلاح المدنيين. وبحكم محدودية قدرة الأمم المتحدة فإنها لم تلعب دورا كبيراً. وقد وضع مفوض أكوبو دوياك تشول، بدعم كبير من حاكم جونجلي فيليب، برنامج نزع سلاح المدنيين موضع التنفيذ مطلع عام 2006. وكان على المفوض العمل بسرعة خلال فترة اندلاع أعمال العنف في جونجلي الشمالية. ومثلما تشير بعض المصادر فإن قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان بول كونج منح، بدءا، تشول اسبوعين لتحقيق نتائج ملموسة قبل أن يأمر الجيش بنزع السلاح بنفسه – مع احتمال الوصول إلى ذات نتائج نزع السلاح المتحققة في جونجلي الشمالية. والتمس دوياك وفيليب من قيادة جوبا اناطة مسؤولية حملة نزع السلاح إلى زعماء السلطات التقليدية والمعلمين والشباب – من غير تدخل مباشر للجيش الشعبي لتحرير السودان.

وفي مارس/أذار 2006 وبعد موجات عنف شديدة، تم ترتيب وقف إطلاق النار بين زعماء لو نوير في تلك المنطقة وزعماء مورلي في أكوبو [16]. وقامت منظمة باكت سودان (Pact-Sudan) غير الحكومية، على خلفية الأجواء المتوترة داخل الجيش الشعبي لتحرير السودان، بعملية سلام بين زعماء قبيلتي لو نوير ومورلي في مايو/أيار و يونيو/حزيران 2006.

وبدأت خطة لنزع السلاح المتبادل في يوليو/تموز 2006، نظمها زعماء القبائل وإدارتها لجان المنطقة ولجان المجتمعات لنزع السلاح، وعمل على بدريب معلمي المدارس على وضع الأسلحة بأمان وتسجيلها وخزنها في عشرة مراكز لنزع السلاح. كما شكلت "فرق تعبئة" واعلن عن برامج توعية عامة تدعمها الأمم المتحدة، وقامت العديد من هذه الفرق بالتنقل على طول نهري بيبور وآكفي. أحرز برنامج أكوبو لنزع السلاح بعضا من النجاحات المهمة والملموسة، إذ جرى تسليم حتى 30 يوليو/تموز نحو 1400 بندقية صالحة للاستعمال وبنادق رشاش وقاذفات صواريخ ومدافع هاون[17]. وعلى الرغم من القلق بشأن امكانية لجوء ميليشيات مورلي التي تدعمها القوات المسلحة السودانية إلى خلق اضطراب في حملة نزع سلاح المدنيين بإثارة الأهالي ودفعهم لمقاومتها، إلا أن العملية جرت بسلام نسبيا. فطبقا للمراقبين، توقف حمل الأسلحة على الملأ وباشرت السلطة باحكام سيطرتها على الأراضي لأول مرة[18]. وبدا آخرون، ومنهم الجيش الشعبي لتحرير السودان نفسه، أقل إيجابية في تقييم نجاح الحملة. فطبقا لمسؤولين سابقين في قوات دفاع جنوب السودان، والآن هم أعضاء في الجيش الشعبي لتحرير السودان، فإن ما بين أقل من ربع إلى " كمية صغيرة جدا" فقط من قطع الأسلحة الموجودة قد جمعت حقيقة [19].
أثقل نزع سلاح مورلي الوشيك كاهل حكومة جنوب السودان ومندوبي الأمم المتحدة في الاقليم. فعلى النقيض من لو نوير في أكوبو، التي تحالفت مع الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان، فإن الزعيم البارز لمورلي اللواء اسماعيل كوناي، وهو شخصية رفيعة في قوات دفاع جنوب السودان، كان قد اصطف مع القوات المسلحة السودانية وقتها. وتواصل هذا التحالف رغم المساعي المتكررة للعديد من قادة الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان واعضاء من المجتمع الدولي لاقناع اسماعيل بالانضمام إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان وبالتالي تقليل امكانية أن تكون حملة نزع السلاح أكثر قسرية وربما تميل إلى العنف. وأعلنت قيادة قبيلة مورلي في 22 سبتمبر/أيلول، بعدما أدركوا أخيرا بأنه لا يمكن تأجيل نزع السلاح، التحاقها بالجيش الشعبي لتحرير السودان والبدء بحملة نزع السلاح.
كان معظم الزعماء الذين شاركوا في عملية نزع سلاح المدنيين متلهفين على اقناع الجيش الشعبي لتحرير السودان بامكانية إجراء عملية نزع سلاح فعالة وسلمية وطوعية في جونجلي. كما كانوا تواقين لاستعادة سلطاتهم على مجتمعاتهم والحد من نفوذ الجيش الأبيض. أضف إلى ذلك فقد نُظر إلى انخراط الأمم المتحدة في عملية نزع السلا على أنه يضفي شرعية ويضمن إجراء الاجتماعات ووصول معدات الاتصالات ونقلا آمناً للأسلحة. ومن منظار الأمم المتحدة، فإن المشاركة في حملة أكوبو أمدت بعثة الأمم المتحدة في السودان بمشروع خطة لنزع سلاح المدنيين رغم وجود قلق داخل الأمم المتحدة بأن معظم الوكالات وأجهزة الولاية كانت غير محضرة تحضيرا كافياً[20].

مدنيون يحملون أسلحة إلى مركز تجميع الأسلحة المنزوعة في أكوبو، اغسطس 2006. محمد نورالدين عبدالله/رويترز

لقد أبرزت تجربة نزع السلاح في أكوبو عملية الجمع بين نزع السلاح القسري والطوعي. وعلى الرغم من العملية صممت على أساس طوعي، لكن لم يحمل سكان أكوبو أي وهم بما يمكن أن يحدث إن رفضوا المشاركة طوعيا. لذلك ليس من الصحيح تأويل عملية نزع السلاح في أكوبو بأنها عملية طوعية على وجه الحصر[21].

لكن الإكراه الضمني وليس الفعلي أدى دورا حاسما في مشاركة المدنيين العارمة. كما ينبغي الإشارة هنا إلى أن الأمم المتحدة وجدت نفسها في وضع دقيق بحكم عدم قدرتها على إقرار ما هو أقل من عملية طوعية بالكامل.

العوامل المؤثرة في مقاربة الجيش الشعبي لتحرير السودان لنزع سلاح المدنيين

تشكل مجموعة من العوامل طبيعة قرارات الجيش الشعبي لتحرير السودان للانخراط في عملية نزع سلاح المدنيين في الجنوب. بعض هذه العوامل داخلية تخص الجيش الشعبي لتحرير السودان نفسه، وهنالك عوامل أخرى خارجية محكومة بمطامح مجموعات متعددة في الأقليم بما في ذلك الجيش الشعبي لتحرير السودان.

ومن المهم بمكان، بغية ضمان عدم تكرار وقوع أخطاء مأساوية، أن تعترف الأمم المتحدة والمانحون وآخرون بهذه الدوافع المتضاربة وتفهما. أدرجت أدناه بعض من هذه العوامل وليس كلها:

عوامل داخلية

الجيش الشعبي لتحرير السودان مجهد ويعاني من وهن في القيادة والسيطرة. في أعقاب موت قائد الجيش الشعبي لتحرير السودان جون جارانج حدث تكالب على المناصب وتوتر مع قوات دفاع جنوب السودان، وتصفية حسابات قبلية قديمة، واقتتال داخلي بين موطن الدينكا وولاية البحيرات، والتحديات المعتادة المرافقة لتحويل مجموعة متمردة إلى جيش تقليدي. لقد أنجز بعض تقدم في إعادة الهيكلة العسكرية بما في ذلك تأمين المؤن، وفي بعض الحالات تأمين "الحوافز" لعاملين معينين[22]، لكن يجدر التنويه إلى أن قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان التي وظّفت في جونجلي الشمالية لتطبيق نزع سلاح المدنيين أجبرت بسبب نقص المواد الغذائية على الاقتتات على ماشية السكان المحليين – وهذا عامل أساسي ساهم في نشر الاستياء في الاقليم.

توترات متواصلة داخل قيادة الجيش الشعبي لتحرير السودان. هنالك هوة واسعة تفصل القريبين من القائد السابق جون جارانج عن اولئك الذين يحيطون بسيلفا كير. فالقيادة العليا العسكرية للجيش الشعبي لتحرير السودان ظل يهيمن عليها قبيلة بور دينكا "الجارانجيون"، بينما ظل معظم اعضاء قوات دفاع جنوب السودان من النوير الذين أنضموا إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان نتيجة لإعلان جوبا، والداعمون لسيلفا، يتوجسون كثيراً من الجارانجيين، وكانوا مستائين مما جرى لهم من تهميش في حملة نزع السلاح في جونجلي الشمالية. فالتوجس من أهداف الجيش الشعبي لتحرير السودان في نزع السلاح كان أقوى في الريف موطن العديد من اعضاء قوات دفاع جنوب السودان والجيش الأبيض.

ضيق التوجه العسكري للجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان. على الرغم من أن للجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان برنامجاً سياسياً، إلا أن الأيديولوجيا العسكرية طغت عليها وقادها عسكريون وما أبدت الحركة إلا اهتماما قليلا بالنضال السياسي، بما

في ذلك إدارة وتطوير أيديولوجيا سياسية موجهة[23]. فقد نظرت الحركة إلى نفسها منذ بداية انطلاقها في 1983 باعتبارها منخرطة في النضال الثوري الذي سيقودها إلى النصر. ويتولى الضباط العسكريون التعامل مع جميع أشكال المشاكل ولا سيما في الريف، ويرجح أن تكون مقارباتهم ذات طابع استبدادي ويغلب فيها، بنهاية المطاف، استخدام القوة لتنفيذ القرارات. وهذا على النقيض مما هو متوقع من مقاربة إدارة مدنية، وهذه المقاربة العسكرية هي التي هيمنت على حملة نزع السلاح في جونجلي الشمالية.

عوامل خارجية

طموح السيطرة. منذ توقيع اتفاقية السلام الشاملة والجيش/الحركة الشعبية لتحرير تعمل على فرض نفوذها وسيطرتها في الجنوب. لقد كسبت موقعها الحالي من خلال تفاوضها مع الخرطوم التي استبعدت جميع الأطراف الأخرى، وكان بعضها غاضباً من هذا الاقصاء. لقد شعرت الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان بأن أكثر السبل أمناً للاستئثار بالسلطة هو إجبار الأصدقاء والأعداء على حد سواء على قبول أن لجيشها وحده حق الاحتفاظ بالسلاح، وبهذا تصورت الحركة بأن حضور جيشها القوي وحده سيقنع الجنوبيين بتسليم أسلحتهم. ولذلك فإن التهديد بالعنف أو ممارسته فعلياً كان جزءا من هذه العملية.

مواجهة الاضطرابات الشمالية. إن الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان على دراية كاملة بأن القوات المسلحة السودانية عملت منذ سنين على خرق مجموعات مسلحة في الجنوب والتلاعب فيها والسيطرة عليها وتزويدها بالسلاح. فدعم الخرطوم المستمر "لشرائم" قوات دفاع جنوب السودان وعناصر أخرى أدى إلى تعاطي مسؤولين كبار في الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان مع مجموعات مدنية غير معروفة بدرجة عالية من الارتياب [24]. فمن المؤكد أنه نظر إلى بعض أو جميع الجماعات المسلحة المعارضة للجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان باعتبارها طابورا خامسا ينبغي تصفيته.

تطلعات اقليمية. يظهر أن عملية نزع السلاح، التي قادها الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان هي جزء من نضال أعم ضد القوات المسلحة السودانية في الأراض الحدودية الشمالية والمنتجة للنفط حيث يتخذ الجيش الوطني على نحو متزايد مواقع هجومية. وقبل أن تقوى الحركة الشعبية على مواجهة مثل هذا التحدي، ينبغي لها أن تضمن أمان أراضيها وأن تصفي العناصر التي قد تكون تحت سيطرة القوات المسلحة السودانية وتأثيرها.

ميرات انعدام الثقة بين القبائل. أحيت حملة نزع السلاح في جونجلي الشمالية من جديد ذكريات الهجوم الفظيع لنوير على قبيلة بور دينكا في عام 1991 على إثر انقسام قيادة الجيش/الحركة الشعبية لتحرير السودان بين ريك ماتشر وجارانج الذي هو من بور دينكا. لا شك بأن الألم والغضب لم يندملا واستمرا في التأثير على العلاقة بكليتها بين الدينكا والنوير. بينما ليس هنالك دليل كبير، كما زعم البعض، على أن الموروث هو الذي أفرز الرد العنيف للجيش الشعبي لتحرير السودان على هجوم الجيش الأبيض، إلا أنه على الأرجح أن تكون هذه المشاعر قد برزت إلى السطح خلال حملة نزع السلاح.

استنتاجات

لم تعالج قضية نزع سلاح المدنيين بشكل كاف في اتفاقية السلام الشاملة، مع أنها حجر أساس لأي استقرار مستقبلي لجنوب السودان. إن امتلاك الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة الواسع النطاق واستخدام المدنيين لها لهو أمر يفاقم من انعدام الأمن على الصعيد الداخلي ويحول دون وصول المساعدات التنموية وطاقم العاملين في هذا الإطار إلى الاقليم.

لم تستطع القيادة المدنية لحكومة جنوب السودان أن تخفف حتى يومنا هذا من حدة تكيكات الجيش الشعبي لتحرير السودان والذي تتحكم بأفعاله صراعات سياسية وقبلية داخلية وعميقة. إن استيعاب قوات دفاع جنوب السودان التي تهيمن عليها قبيلة النوير في الجيش ومقاومة قبيلة دينكا لذلك ضمن صفوفها، هو عامل آخر يؤثر في الآليات الديناميكية لنزع السلاح.

ولم تقم حكومة جنوب السودان، في الوقت نفسه، بوضع خطة شاملة لنزع سلاح المدنيين بحيث يكون بمقدور المجتمع الدولي دعمها شرعياً.

على الرغم من أن هنالك مناقشات جارية لنزع سلاح تعاوني يتم عبر برنامج الأمن المجتمعي والحد من الأسلحة[25]، إلا أن الاستراتيجية الراهنة للجيش الشعبي لتحرير السودان الحقيقية هي استراتيجية عسكرية بشكل أساس: فلا بد له من تحييد قوات دفاع جنوب السودان، تصفية جميع المجموعات المدنية المسلحة في الجنوب، ووضع نفسه في مواجهة القوات المسلحة السودانية على الحدود والمناطق النفطية. يعتقد العديدون في الجيش الشعبي لتحرير السودان، على نحو لا شك فيه، بأن تحقيق هذه الغايات يستدعي جميع وسائل الحرب ومنها ممارسة الإكراه واستخدام العنف ضد السكان المدنيين.

وعلى ضوء هذا، فإن الموقف الراهن للأمم المتحدة بخصوص نزع سلاح المدنيين في جنوب السودان لا يمكن الابقاء عليه. وبحكم أن تفويض بعثة الأمم المتحدة في السودان تحكمه اتفاقية السلام الشاملة، فهي قد ترصد وتراقب أنشطة نزع السلاح فقط لكنها لا تستطيع الاشتراك في الحملة بشكل فعال.. فسمعة البعثة تضررت كثيراً على الصعيد المحلي لما لم تقدم إدانة رسمية للعنف الذي شاب عملية نزع السلاح في جونجلي الشمالية.

وعلى أثر ذلك، أبدت الأمم المتحدة رغبتها في ربط نفسها بما أملت وتوقعت أن يكون عملية نزع سلاح سلمية وطوعية في أكوبو. إن التعاون بين وحدة الأمم المتحدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والبرنامج الانمائي للأمم المتحدة في السودان، وقادة محليين كان بداية جيدة – ولما لم يحدث عنف على نطاق واسع جرى الاعلان عن نجاح المساعي على نطاق واسع.

لكن الحملة كانت في الحقيقة غير طوعية بالكامل، وهذا ما أدى إلى نشوء جدل حاد في داخل الأمم المتحدة ما إن كان بمقدورها دعم مساعي مشابهة وهذه المسائل لم يشأ الإعلان عنها ولم تحل بشكل كامل حتى وقت كتابة هذه السطور[26].

لم تقم حكومة جنوب السودان، في الوقت نفسه، بوضع خطة شاملة لنزع سلاح المدنيين بحيث يكون بمقدور المجتمع الدولي دعمها شرعياً.

الحواشي

قام اعضاء فريق التقييم الأساسي للأمن الإنساني بكتابة هذا العدد من *تقرير السودان* واستفاد كثيراً من استشارات ممثلي الحكومة السودانية ومسؤولين في الأمم المتحدة.

[1] تنص اتفاقية السلام الشاملة على أنه ليس بوسع أي مجموعة مسلحة موالية للطرفين الاستمرار في البقاء، فلأعضاء الجماعات المسلحة الأخرى (OAGs) خيار الإندماج في الجيش الشعبي لتحرير السودان، أو الالتحاق بخدمات عدة (مثل الحياة البرية أو الخدمة المدنية) ونزع سلاحهم. هذا العدد من *تقرير السودان* يركز على نزع سلاح المدنيين وليس على الجماعات المسلحة الأخرى.

[2] الاشارة الوحيدة لاتفاقية السلام الشامل إلى نزع سلاح المدنيين جاءت في قسم 14.6.5.15 من اتفاق وسائل تنفيذ وقف اطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية وملاحقه (31 ديسمبر/كانون الأول 2004)، الذي يخول لجنة وقف اطلاق النار المشتركة "الرصد والتحقق من نزع سلاح جميع المدنيين السودانيين المسلحين بنحو غير مشروع". هذه الفقرة تثير مسألتين، أولهما وجود عدم وضوح بمعنى "غير مشروع" في هذا السياق خاصة أنه لم تسن قوانين الأسلحة في جنوب السودان. ثانيهما، إن الحد بين المدنيين والجماعات المسلحة غير واضح جداً، وهذا ما اتضح كما في مثال ما يسمى الجيش الأبيض – وهو تجمعات مدنية مسلحة.

[3] طبقاً لاتفاقية السلام الشاملة فإن الحركة الشعبية لتحرير السودان تستحوذ على 70% من مناصب حكومة جنوب السودان، فيما تشغل الأحزاب الجنوبية الأخرى 20% وحزب المؤتمر القومي على 10%.

[4] أنظر مسح الأسلحة الصغيرة (2005) وماغه (2006).

[5] انظر فالتس إي تي أي ال (2001) وماغه (2005).

[6] المنطقة التي اشير إليها بجونجلي الشمالية تضم مناطق وورور ونيرول في ولاية جونجلي. شكل هذا الاقليم جزءا عرف سابقا باقليم "النيل الأعلى المركزي" رغم أنه ليس جزءا من ولاية النيل الأعلى.

[7] تعتمد تفاصيل حملة نزع السلاح في جونجلي الشمالية واتجاهها نحو العنف اعتمادا كبيرا على مسح الأسلحة الصغيرة (2006).

[8] يرمز الجيش الأبيض إلى تجمعات فضفاضة من المدنيين المسلحين (من الشباب كما هي العادة) الذين يحتشدون استجابة لهموم نابعة محلياً، ويهيمن عليه قبيلة النوير.

[9] قام الجيش الشعبي لتحرير السودان أيضاً بنزع سلاح قسري على طول نظام نهر سوبات وبارو، مما أدى، طبقا للتقارير، إلى مصرع عدد من المدنيين وأعضاء في الجيش الشعبي لتحرير السودان.

[10] أنظر باكت – سودان/ Pact-Sudan (2006)

[11] انظر مسح الأسلحة الصغيرة

[12] الأرقام مثار جدل، ففي مقابلة جرت في يناير/كانون الثاني 2007 قال إداري بيمان في ياوي بأن 228 شخصاً قتلوا.

[13] المصدر السابق

[14] مسؤولون في الحركة الشعبية لتحرير السودان، منطقة نيرول (موتوت، 26 أغسطس/آب 2006)

[15] لا يوجد تعريف معياري عما يشكل برنامج " أمن المجتمع"، فهو يشير، عملياً، إلى مجموعة عمليات مصممة لخلق بيئات آمنة وخالية من الأسلحة في سياق ما بعد الصراع. مثل هذه العمليات (التدخلات) قد تجمع بين أنشطة عسكرية وبوليسية في إطار هيكل السلطة العرفية وترتيبات أمنية سابقة. تنحو الأمم المتحدة أكثر فأكثر إلى اتباع برامج أمن المجتمع تتمة لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مثلما هو الحال في هايتي والسودان (ماغه، 2005 ، 2006)

[16] زعمت لجان السلام المحلية بأن 60-70 شخصا تعرضوا للذبح بين شهري يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط2006.

ثبت المراجع

Faltas, Sami, Camilla Waszink, and GlennMcDonald. 2001. *Removing Small Arms from Society: A Review of Weapons Destruction and Destruction Programs*. Occasional Paper No. 2. Geneva: Small Arms Survey.

Muggah, Robert. 2005. 'No Magic Bullet: ACritical Perspective on Disarmament,Demobilization and Reintegration andWeapons Reduction during Post-Confl ict.'*Commonwealth Journal of InternationalAffairs*, Vol. 94, No. 379.
—. 2006. 'Emerging from the Shadow of War: A Critical Perspective on DDR andWeapons Reduction in the Post-Confl ictPeriod.' *Journal of Contemporary SecurityPolicy*, Vol. 27, No. 1, pp. 190–205.
Pact-Sudan. 2006. April Summary SituationReport on Upper Nile. 9 May.

UNMIS. 2006. 'Sudan: The UN Hails the Successful Completion of Community-drivenDisarmament in Akobo, Jonglei State.' 22 August.

Small Arms Survey. 2005. 'Managing "Postconflict" Zones: DDR and Weapons Reduction.'In *Small Arms Survey 2005: Weapons at War*. Geneva: Small Arms Survey.

—. 2006. *SPLM/A Disarmament in Jonglei and its Implications.* Unpublished HSBA backgroundpaper. Geneva: Small Arms Survey.Young, John. 2006. *The South Sudan DefenceForces in the Wake of the Juba Declaration*.

HSBA Working Paper 1. Geneva: SmallArms Survey.

منشورات مشروع التقييم الأساسي للأمن الإنساني

تقارير السودان

العدد 1 أيلول/سبتمبر 2006
التهديدات المستمرة:اتساع دائرة انعدام الأمن البشري في ولاية البحيرات بجنوب السودان منذ إبرام اتفاق السلام الشامل

العدد 2 تشرين الأول/أكتوبر 2006
الجماعات المسلحة في السودان: قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا

ورقات العمل الخاصة بالسودان

العدد 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2006
قوات دفاع جنوب السودان في أعقاب إعلان جوبا، بقلم جون يونغ

ملخص عن مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) هو مشروع يمتد على مدار سنتين (2005-2007)، ويشرف عليه برنامج " رصد الأسلحة الصغيرة" الذي يمثل مشروع بحث مستقل تابع لمعهد الدراسات العليا للدراسات الدولية بجنيف.
وتم تطوير البرنامج بالتعاون مع وزارة الشؤون الخارجية الكندية وبعثة الأمم المتحدة في السودان (UNIMIS) وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) ومجموعة واسعة من المنظمات غير الحكومية الدولية والسودانية. فمن خلال القيام ببحوث دقيقة واختبارية والعمل على تعميمها، يعمل مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA) على دعم مشروع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (DDR) ومشروع إصلاح قطاع الأمن (SSR) وعمليات مراقبة الأسلحة لتعزيز الأمن. واضطلع بالتقييم فريق متعدد الاختصاصات من المختصين في شؤون المنطقة وفي الصحة العامة والأمن، يعمل على تحليل توزع العنف المسلح في الأراضي السودانية ويقدم النصح السياسي الضروري للتصدي لحالة انعدام الأمن.
الملخصات المتعلقة بمسألة السودان مصممة لتوفير رؤية دورية قائمة على معطيات أساسية. وستركز المنشورات التي ستصدر في المستقبل على مواضيع شتى بما يشمل الجماعات المسلحة وتجارة الأسلحة الصغيرة ونقلها داخل السودان وإلى خارجه ومعدلات الأذى. وسيعمل المشروع كذلك على نشر ورقات عمل في الوقت المناسب بالإنجليزية والعربية ويمكن الحصول عليها على العنوان التالي:
www.smallarmssurvey.org (اضغط على السودان).

إئتمانات

التصميم والتخطيط: ريتشارد جونز (rmjones@onetel.com)
رسم الخرائط: جيلي ليف،
MAP *grafix*

الاتصال

للحصول على المزيد من المعلومات أو لتقديم المعلومات الأساسية، يرجى الاتصال بالسيدة كلير ماك إيفوي، منسقة مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري (HSBA)، على العنوان التالي:
mcevoy@hei.unige.ch.

Sudan Human Security Baseline Assessment
Small Arms Survey
47 Avenue Blanc
1202 Genève
Switzerland
رقم الهاتف: 5777 908 22 41 +
رقم الفاكس: 2738 732 22 41+

زر الموقع www.smallarmssurvey.org (اضغط على السودان).